المصادرِ المؤكّدةِ (كما زعم جمهورٌ من النّحاةِ)، وإنما هو ضرب آخرُ من المصادرِ، كما علمتَ. ولو كان مؤكداً لم يَجُز حذفُ عامله، لأنه إنما أُتيَ به ليؤكّدَ عاملهُ ويُقوِّيه. فحذفُ العاملِ بعدَ ذلك يُنافي ما جِيءَ بالمصدرِ لأجله. ولو كان مؤكداً لجاز ذكر العامل معه. ولم يقل بذلك أحدٌ منهم، مع إجماعِهم على أنه يجوزُ ذكرُ العاملِ ومصدرِهِ المؤكدِ له معاً. نحو: «يا إيّها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلموا تسليماً ».

٣ - المفعول له

المفعولُ لهُ (ويُسمَّى المفعولَ لأجلهِ ، والمفعولَ من أجلهِ) : هو مصدرٌ قَلبيٌّ يُذكرُ عِلَّةً لحدَثِ شاركهُ في الزمانِ والفاعلِ ، نحو: «رغبةً » من قولكَ « اغتربتُ رَغبةً في العلم ».

(فالرغبة : مصدر قلبي ، بين العلة التي من أجلها اغتربت ، فإن سبب الإغتراب هو الرغبة في العلم . وقد شارك الحدث (وهو : اغتربت) المصدر (وهو: رغبة) في الزمان والفاعل . فإن زمانهما واحد وهو الماضي ، وفاعلهما واحد وهو المتكلم .

والمراد بالمصدر القلبي: ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤُها الحواس الباطنة: كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل. ونحوهما. ويقابل أفعال الجوارح (أي الحواس الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة، ونحوها).

وفي هذا المبحث مبحثان :

١ ـ شُروطُ نَصْبِ المفعولِ لَأَجِلهِ

عَرفَتَ ، ممّا عَرَّفنا به المفعول لأجله ، أنه يُشترَطُ فيه خمسةُ شروطٍ . فإنْ فُقِدَ شرطٌ منها لم يَجُز نصبهُ . فليسَ كلُّ ما يُذكر بياناً لسبب حُدوثِ الفعل ِ يُنصَب على أنه مفعولٌ له . وهاكَ تفصيلَ شروط نصبه :

١ ـ أن يكونَ مصدراً .

(فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه كقوله تعالى : « والأرض وضعها للأنام ») .

٢ - أن يكون المصدر قلبياً .

(أي : من أفعال النفس الباطنة ، فإن كان المصندر غير قلبي لم يجز نصبه ، نحو : « جئت للقراءة ») .

٣ و ٤ - أن يكونَ المصدرُ القلبيُ مُتّحداً معَ الفعلِ في الزمان ، وفي الفاعل .

(أي: يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحداً، وفاعلهما واحداً. فإن اختلفا زماناً أو فعلاً لم يجز نصب المصدر. فالأول نحو: «سافرت للعلم». فإن زمان السفر ماض وزمان العلم مستقبل والثاني نحو: «أحببتك لتعظيمك العلم». إذ أن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب.

ومعنى اتحادهما في الزمان أن يقع الفعل في بعض زمان المصدر: كجئت حباً للعلم ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر: كأمسكته خوفاً من فراره . أو بالعكس ، كأدبته إصلاحاً له) .

٥ - أن يكون هذا المصدرُ القلبي المُتَّحدُ مع الفعل في الزمان

والفاعل ، عِلَّةً لحُصولِ الفعلِ ، بحيثُ يَصِحُ أن يقعَ جواباً لقولكَ : «لِمَ فعلتَ؟».

(فإن قلت: «جئت رغبة في العلم « ، فقولك : «رغبة في العلم» بمنزلة جواب لقول قائل : « لم جئت؟ ».

فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل ، لم يكن مفعولاً لأجله ، بل يكون كما يطلبه العامل الذي يتعلق به . فيكون مفعولاً مطلقاً في نحو: «عظمت العلماء تعظيماً»، ومفعولاً به في نحو «علمت الجبن معرةً»، ومبتدأ في نحو: «البخل داء»، وخبراً في نحو: «أدوى الأدواء الجهل»، ومجروراً في نحو: «أي داء أدوى من البخل»، وهلم جراً).

ومثال ما آجتمعت فيهِ الشروطُ قـولهُ تعـالى: ﴿ وَلَا تَقْتَلُوا أُولَادَكُم خَشْيَةً إِمَلَاقٍ (١) ، نحن نرزُقُهم وإيّاكم ﴾.

فإن فُقدَ شرطُ من هذه الشروطِ ، وجب جرُّ المصدرِ بحرف جر يفيدُ التعليلَ (٢) ، كاللامِ ومن وفي ، فاللامُ نحو : «جنت للكِتابةِ » ، ومن ، كقولهِ تعالى : ﴿ وَلا تَقتُلُوا أُولادَكم من إملاقٍ نحن نَرزُقكم وإيّاهم »(٣) ، وفي ، كحديثِ : « دخلتِ آمرأةُ النارَ في هِرَّةٍ حَبَستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي

⁽١) الإملاق: الفقر.

⁽٢) هذا إن كان المصدر قد ذكر بياناً لسبب حصول الفعل. فإن لم يرد به التعليل، كان كما كان يطلبه العامل الذي في الجملة، كما سبق.

⁽٣) هـذه الآية في سورة الأنعام (عـدد ١٥١)، والآية التي قبلها في سورة الإسراء (عـدد ٣١). والفرق بين الآيتين : أن الأولى تنهاهم عن قتل أولادهم خوف فقر ربماً يكون . والأخرى تنهاهم عن قتلهم لفقر واقع بالفعل . ولذلك قدم رزق أولادهم على رزقهم في الآية الأولى، ليبين لهم أنه قد ضمن رزقهم فلا يقتلوهم خشية الفقر. وقدم في الآية الثانية رزقهم على رزق أولادهم ، لأن الفقر واقع بالآباء فعلاً . فهون الأمر عليهم بأن يرزقهم ويدفع عنهم الفقر . فلا يتخذوا الفقر الحاضر ذريعة للفتك بأولادهم .

٢ ـ أَحكامُ ٱلْمَفْعولِ لَهُ

للمفعول من أجلهِ ثلاثةُ أحكام :

ا - يُنصَبُ ، إذا استوفى شروطَ نصبهِ ، على أنهُ مفعولٌ لأجله صريحٌ . وإن ذُكرَ للتعليل ، ولم يَستوف الشروطَ ، جُرَّ بحرف الجرِّ المُفيد للتَّعليل ، كما تقدَّمَ ، وآعتُبِرَ أنهُ في محلَّ نصبٍ على أنه مفعولٌ لأجلهِ غيرُ صريحٍ ، وقد آجتمع المنصوبان ، الصريحُ وغيرُ الصريح ، في قوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعَهم في آذانهم من الصّواعق حَلْرَ الموت ﴾ ، وفي قول الشاعر الفرزدق :

يُخضِي حَياءً، ويُخضَى من مَهابِتِهِ فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

(فقوله تعالى: ﴿ من الصواعق﴾ في موضع نصب على أنه مفعول الأجله غير صريح. وقول الشاعر: ﴿ حذر ﴾ مفعول الأجله صريح. وقول الشاعر: «حياء» مفعول الأجله صريح. وقوله: «من مهابته» في محل نصب على أنه مفعول له غير صريح. ونائب فاعل «يغضى» ضمير مستتر يعود على مصدره المقدر. والتقدير: «يغضى الإغضاءُ». ولا يجوز أن يكون «من مهابته» في موضع نائب الفاعل، لأن المفعول له لا يُقام مُقامَ الفاعل، لئلا تزول دلالته على العلة. وقد عرفت في مبحث نائب الفاعل (في الجزء الثاني) أن

⁽١) خشاش الأرض: هوامها وحشراتها . وذكر ابن الناظم الحديث في شـرح ألفيته بلفظ: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكـل من خشاش الأرض، حتى مـاتت». وهذا الحديث أحد الأحاديث التي وردت في وجوب الرفق بالحيوان .